

الصين تتفوق على أمريكا في استيراد النفط السعودي

تحول جيوسياسي للنفط من الغرب إلى الشرق... وتراجع صادرات السعودية من النفط الخام إلى الولايات المتحدة



النفط الحكومية السعودية. أرامكو، لتقدم أولويات مبيعاتها من المادة إلى الولايات المتحدة. وفق إستراتيجية سياسية وليست تجارية. إلا أن تلك الحكومة السعودية خفت هذه الإستراتيجية عام 2003.

واستوردت الولايات المتحدة 998 ألف برميل نفط يوميا في السعودية خلال الأشهر الأولى من العام الماضي. وهو الأدنى منذ عام 1988. وفقا للبيانات الرسمية. يتوقع محللون أن تؤكد أرقام شهر كانون الأول ذلك تراجع. وقابل ذلك ارتفاع قياسي في حجم صادرات الخام السعودي للصين في كانون الأول وبلغت معدل مليون برميل يوميا. حسب التقرير.

من الحظر الى الامداد... النفط الخليجي في المواجهة

مع توقع ارتفاع استهلاك الصين من النفط من معدلاتها الحالية عند 540 ألف برميل في اليوم إلى نحو 20 مليون برميل يوميا بحلول 2030. كشف تقرير أوردته "وول ستريت جورنال" في تشرين الأول الماضي عن سياسة أمريكية لتشجيع دول الخليج على رفع صادراتها النفطية إلى الصين في سياق مسعى لتقليل اعتماد التين الآسيوي على النفط الإيراني وبالتالي تلبية موقف حكومة بكين تجاه فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية الصارمة ضد الجمهورية الإسلامية.

وبدأت الإستراتيجية الأمريكية تأتي أكلها. بإعلان الإمارات العربية المتحدة. زيادة حجم صادراتها من النفط إلى الصين. على مدى الأشهر الستة المقبلة. إلى ما بين 150 ألف إلى 200 ألف برميل يوميا. عن المعدل الراهن. وبلغ 50 ألف برميل يوميا. ونقلت "وول ستريت جورنال" عن مصدر إماراتي بارز قوله: "إن أبوظبي تخطط لزيادة إضافية هائلة خلال السنوات الثلاثة المقبلة". وأورد المصدر ذاته عن مصادر مطلعة أن



أطلقت ناقلة "شينبوانغ" الصينية للنفط الخام أول رحلة إلى السعودية في 25 كانون 2010 ويبلغ طول الناقلة 333 مترا ويصل عرضها إلى 60 مترا وتعادل مساحة سطحها أربعة ملاعب لكرة القدم. كما تملك منصة لإقلاع وهبوط المروحيات و تتسع هذه الناقلة لما يعادل 308 آلاف طن من النفط الخام وتبلغ سرعتها 30 كلم في الساعة.

السعودية تبدو مستعدة لتعويض الصين عن أي تراجع في احتياجاتها من الطاقة في سياق جهود دولية لمعاينة الجمهورية الإسلامية. وتنتظر المملكة في كيفية الموازنة بين مشترياتها الضخمة من الصين من أسلحة ومنتجات إستراتيجية واستخدامها كسلاح ضغط لإجبار بكين عن النأي بنفسها عن طهران. وخلال الأشهر الخمس الأولى من العام الحالي. زودت السعودية الصين بـ740 ألف برميل نفط في اليوم. لتعد أكبر مصدر للطاقة للمار الآسيوي. تلتها إيران بـ540 ألف برميل في اليوم.

ويشكك دبلوماسيون ومحللون شرق أوسطيون في فرص نجاح الولايات المتحدة والدول العربية. وعلى المدى البعيد. في اختراق هذا التحالف وكسر اعتماد الصين على الطاقة الإيرانية. إذ تعد بكين ثاني أكبر مستورد للنفط الإيراني. وخصصت استثمارات بقيمة مليارات الدولارات لاستثمارها في قطاع النفط والغاز الإيراني على مدى السنوات المقبلة. وفي النهاية يرى المختصون أن أي

هزة قد تعرض لها مصادر إمدادات النفط في الشرق الأوسط ستظل تؤثر على الاقتصاد الأمريكي. رغم تراجع حجم الصادرات الأمريكية من السعودية. ومن ناحية أخرى. فإن

تزايد الطلب الصيني على النفط من هناك. بالإضافة إلى واردات بكين الضخمة من الخام الإيراني. سيعزز من اهتمام الصين بالمنطقة.

تلك السنة بنحو 40% حيث بلغت 36 مليون طن من النفط الخام. مثلت خمس النفط الذي استورته الصين من الخارج في سنة 2008. ما عوض السعودية عن تراجع إمداداتها لشركات النفط العالمية وللولايات المتحدة بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط. وحافظت السعودية على وضعها كأكثر شركاء للصين في الشرق آسيا وأفريقيا لمدة ثمانية سنوات متتالية. بل إن السعودية مع الأقطار الخمسة الأخرى أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية. تعتبر ثامن أكبر شركاء تجاري للصين في العالم. بحجم تبادل تجاري بلغ السنة الماضية 79,3 مليار دولار أمريكي. مقارنة مع 58 مليار دولار سنة 2007. ويسعى الطرفان- الصين ومجلس التعاون الخليجي- للتوصل إلى اتفاق منطقة التجارة الحرة بينهما. التي ستدفع حجم التبادل الاقتصادي بين الطرفين بصورة كبيرة.

توقع مصرف استثماري أمريكي أن يرفع الانتعاش الاقتصادي العالمي سعر برميل النفط هذا العام إلى 95 دولارا. وفي الإطار ذاته. استبعد العراق والجزائر أي تعديل لإنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) خلال اجتماعها المقبل. واعتبرا الأسعار الحالية جيدة.

وقال مصرف غولدمان ساكس الاستثماري في تقرير عن البيانات الإيجابية إن أكبر قوتين اقتصاديتين- الولايات المتحدة واليابان- عززتا نمو اقتصاديهما بالفعل مطلع هذا العام. وتوقع أن يستمر ارتفاع الأسعار في الأشهر اللاحقة هذا العام لتتراوح بين 85 و95 دولارا مرتفعة من مستواها الحالي بين سبعين وثمانين دولارا.

مراجعة أرقام التبادل التجاري بين الصين والسعودية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين سنة 1990 تكشف عن زيادة حجم التبادل 19 مرة حتى سنة 2008. وهي زيادة ترجع بالأساس إلى ارتفاع الصادرات السعودية النفطية إلى الصين. وزيادة الصادرات السلعية الصينية إلى السعودية إلى حد ما. فبين عامي 2002 و2004. سجلت الصين. مقارنة مع باقي دول العالم. أعلى معدل نمو في قيمة صادراتها إلى المملكة (160%). وبين عامي 2006 و2008. زادت قيمة الصادرات الصينية إلى المملكة بمعدل سنوي قدره 39%. بينما زادت قيمة الصادرات السعودية إلى الصين بمعدل سنوي قدره 76%. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 25 مليار دولار أمريكي سنة 2007. إلى 41,8 مليار دولار أمريكي سنة 2008. هذه الزيادة تعزى في جزء منها إلى زيادة صادرات النفط السعودي الخام إلى الصين في

مدى السنوات العشر القادمة. وذكرت رويترز أن المسودة التي حمل عنوان أوروبا 2020 حمل آراء أولية بشأن استراتيجية الأخاد للنمو الاقتصادي والوظائف والطاقة على مدى السنوات العشر المقبلة وسيكشف جوزيه مانويل باروزو رئيس المفوضية الأوروبية النقاب عن نسخة نهائية بحلول الثالث من آذار المقبل.

وجاء في المسودة أن تحقيق أهداف الأخاد الأوروبي في الطاقة قد ينتج عنه تقليل واردات النفط والغاز بما قيمته 60 مليار يورو بحلول 2020 الأمر الذي يعد ضروريا لاستقلال الأخاد في مجال الطاقة. وعليه تسعى بدورها السعودية إلى سوق مستقرة لاحتياجاتها النفطية. وفي هذا الإطار يأتي امداد مصفاة فوجيان في الصين التي تملك أرامكو السعودية الحكومية فيها حصة قدرها 25 بالمئة. وتعتزم الرياض شحن 200 ألف برميل يوميا إلى مصفاة فوجيان هذا العام بعد أن بدأت المصفاة عمليات التشغيل في 2009. وتتطلع أرامكو أيضا للاستثمار في مصفاة صينية أخرى وهي محطة تعمل بطاقة 200 ألف برميل يوميا وتقع في ميناء تشينجداو في جنوب البلاد. وأنهت شركة أرامكو عقد إيجار احتفظت به طويلا لتخزين خمسة ملايين برميل من النفط الخام في منطقة الكاربيي القريبة من السوق الأمريكية المهمة ويبدو أن بترونشانينا الصينية العملاقة قد خل محلها فيما قد يكون حولا مهما في اتجاهات تجارة النفط العالمية.

وتبرز هذه الأنباء بعد أسابيع فقط من اعلان وزير البترول السعودي علي النعيمي موافقة أكبر مصدر للنفط في العالم على عرض للتخزين المجاني في اليابان وبالإضافة إلى المغزى الاقتصادي فإن هذه الخطوة لها أبعاد ذات طابع سياسي إذ تنقل جزءا صغيرا لكنه مهم من الأدوات التي تستخدمها السعودية لتوفير أمن الطاقة في أكبر الاسواق. فيما قبل ان مباحثات وزير الطاقة الأمريكي. ستيفن تشو. في الرياض الواقع في 23 /2/ 2010 ركزت على الأبحاث التقنية وليس السياسات النفطية. كما جرت العادة. وقال جيري العاص وأيمي مايزر من "جامعة رايس" في هيوستن إنه وللسنوات عدة. صدرت أوامر صارمة لشركة

ستستهلك الدول النامية قريبا نفطا أكثر من الدول الصناعية. وستسحوز الاقتصادات الصاعدة على 47 في المائة من الطلب العالمي على النفط في 2010 ارتفاعا من 37 في المائة في 2000 بحسب بيانات وكالة الطاقة الدولية

السعوديين في أي وقت قريب".

مغازلة الصين والتوجه شرقا

دفعت السعودية والصين علاقتهما الاقتصادية إلى آفاق تكاملية أوسع عبر توقيع مزيد من الاتفاقات الضخمة في مجال تعزيز التعاون التجاري والخدمات الصحية. والطاقة والإنشاءات والبنية التحتية. فقد وقع الجانبان خمس اتفاقيات خلال الزيارة الثانية للرئيس الصيني إلى المملكة هي: اتفاقية لإنشاء سكة حديد (مكة - جدة). اتفاقية إضافية للتعاون في مجال الغاز الإضافي والبترول. مذكرة تعاون في مجال الصحة العامة. إنشاء فرع لمكتبة الملك عبد العزيز في جامعة بكين. ومذكرة تعاون في مجال الجودة والمقاييس.

ويعكس توقيع البلدين على مزيد من الاتفاقات المحددة وبعد زيارة خادم الحرمين إلى بكين في كانون الثاني 2006. تأكيداً جدياً من الطرفين على رغبتهم في إيجاد علاقات استراتيجية. تدفعها كمحرك أساسي رغبة الصين في تأمين إمدادات نفطية وبترو كيميائية لتغذية صناعاتها التحولية. ورغبة المملكة كأكثر مصدر للنفط في العالم الاستفادة من نمو أكبر بلد في العالم من حيث عدد السكان.

اد يدفع نمو النمو الاقتصادي للمار الآسيوي بالحكومة الصينية لشراء المزيد من النفط السعودي. وهو توجه تشجعه السعودية. ونقلت "فاينانشيال تايمز" عن جون سفاكياناكيس. كبير الاقتصاديين بالمصرف الفرنسي السعودي في الرياض: "ومع تزايد الطلب العالمي في الشرق. توجهت السعودية نحو الشرق كذلك." كما ان تقلص الطلب على الطاقة في الغرب يبنى بأن المملكة ستنافس بضاوة من أجل الهيمنة على سوق آسيا المتنامية. خصوصا في الصين. وفيما تعمل إدارة الرئيس الأمريكي. باراك أوباما. جاهدة على تقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي وتشجيع الطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ما أظهرته وثيقة للمفوضية الأوروبية أن استراتيجية الطاقة للاخاد الأوروبي قد تخفف الواردات من النفط والغاز بما يصل قيمته الإجمالية إلى 81.5 مليار دولار على

اعداد حسن مروة

تشهد العلاقات النفطية الوثيقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. أكبر مستهلك للنفط في العالم. تغيرا. إذ في مؤشر وصف بالتحول الجيوسياسي للنفط من الغرب إلى الشرق. تراجعت صادرات السعودية من النفط الخام إلى الولايات المتحدة إلى دون مليون برميل يوميا. الأدنى منذ عقدين. في ذات الوقت الذي تخطت فيه واردات الصين من النفط السعودي هذا المستوى. ويعود تراجع الطلب الأمريكي على النفط من السعودية. أحد أهم مصادر إمداد الطاقة للولايات المتحدة. إلى تدني استهلاك الطاقة عموماً. وتزايد الاعتماد على الواردات من كندا وأفريقيا.

وكان النفط دائما هو محور الروابط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي تربط الرياض بحليفها واشنطن. وقال محللون إن هذه العلاقة قد ترتخي لكن النفط سيستمر في دعم الروابط السعودية الأمريكية. إذ إن ما يمنح المملكة تأثيراً لدى واشنطن وبكين ومستهلكين آخرين لم يعد هو الصادرات المباشرة على بقدر ما هو قدرة السعودية على موازنة سوق النفط العالمية.

والرياض هي المنتج الوحيد الذي يحوز فائضا كبيرا من الطاقة الإنتاجية. وهو ما يجعلها الملجأ الرئيسي لمعالجة أي نقص كبير مفاجئ في الإمدادات العالمية. وقال ديفيد كيرش مدير استخبارات السوق لدى بي.إف.سي انرجي في واشنطن: "كان النموذج القديم يتمثل في أن السعودية ترى أهميتها من ناحية الجغرافيا السياسية في أنها أكبر مورد إلى أكبر سوق في العالم".

وتابع كيرش قائلا: "إنها لم تعد ترى ذلك المحرك الرئيسي. بدلا من ذلك... فإن السعودية لديها طاقة إنتاجية فائضة... ومستعدة لتعديل الإنتاج صعودا ونزولا لتلبية احتياجات السوق". وبرغم انخفاض شحنات النفط إلى الولايات المتحدة فإن السعودية مع ذلك قامت بتوريد أكثر من عشر الواردات الأمريكية من الخام العام الماضي.

وقال فرانك فيراسترو رئيس برنامج الطاقة والأمن القومي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن. إن السعودية أصبحت موردا مؤثقا به على المدى الطويل للسوق الأمريكي بدرجة أكبر من منافسين مثل فنزويلا أو نيجيريا. وأضاف فيراسترو: "يضع ذلك السعودية في وضع متميز كمحور لسوق النفط على طرفي العالم". "السعودية مهمة جدا للولايات المتحدة من الناحية الاستراتيجية. وهناك إدراك أننا لا نستطيع فقدان

السعودية تعزز موقعها بين منتجي الغاز



من 24 في المائة إلى 30 في المائة خلال عام 2020. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة الاعتماد العالمي على الغاز كمصدر للوقود بسبب مزايه البيئية وتفضيله كوقود في توليد الكهرباء في الدوامات الغازية ذات الكفاءة العالية.

عام 2008. بحسب الوزير النعيمي. وهو ما يعني أن الاحتياطي السعودي من الغاز الطبيعي ارتفع ليصل إلى 268 تريليون قدم مكعب في عام 2009.

وسجل الطلب العالمي على الغاز ارتفاعا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية من 190 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم إلى أكثر من 235 بليون قدم مكعب قياسي بزيادة سنوية قدرها 2.2 في المائة في المتوسط. ويتوقع أن يزيد الطلب خلال السنوات العشر القادمة بنحو 100 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم لتبلغ نسبة الزيادة السنوية نحو 3.2 في المائة في السنة. وطبقا للوكالة الدولية للطاقة. فسوف يزيد إسهام الغاز في الطاقة العالمية

الأوسط من الغاز إلى أكثر من 1.855 تريليون قدم مكعب. وتمتلك "أرامكو" السعودية احتياطيات مؤكدة من الغاز تبلغ 248.5 تريليون قدم مكعب لتلبية الطلب المحلي واحتياجات التصدير.

وبحسب تصريحات سابقة للوزير النعيمي خلال المؤتمر الذي أقامه "الأخاد الخليجي لمنتجي البتروكيمياويات والكيماويات" في دبي فإن السعودية. التي تسعى لتعزيز مواردها الطبيعية التي تضاف إلى البترول. ستترفع احتياطياتها من الغاز متوقعا أن تبلغ الكمية 5 تريليونات قدم مكعب إضافية على الأقل من احتياطيات الغاز غير المصاحب هذا العام. لتضاف على الاحتياطي الحالي البالغ 263 تريليون قدم مكعب في نهاية

إنتاج ذو جدوى تجارية. ويتزايد الطلب على الغاز الطبيعي في السعودية لتغذية قطاع توليد الكهرباء والقطاع الصناعي في ظل طفرة اقتصادية. بفضل ارتفاع عائدات النفط بين عامي 2002 و2008. وتخطط السعودية. لإنشاء أكبر منشأة للغاز على الإطلاق في البلاد. لتوفير الإمدادات لبرامج الخدمات وبعض الصناعات. وتنتج المملكة حاليا 8.8 مليار قدم مكعب قياسي في اليوم. وتسعى لإضافة 4.2 مليار قدم مكعب قياسي يوميا في نهاية العقد المقبل. وتشكل احتياطيات المملكة من الغاز نحو 4 في المائة من الاحتياطي العالمي المعروف. فيما يصل إجمالي احتياطيات منطقة الشرق

أعلنت السعودية عن اكتشاف حقل للغاز الطبيعي في منطقة حزم الجلاميد الشمالية. من شأنه أن يضيف دفعة جديدة للاستثمارات في قطاع الغاز. ويعزز طموح المملكة للتحول لوحدة من أكبر منتجي الغاز في العالم. وتستهدف الرياض أن يصل حجم إنتاجها اليومي من الغاز إلى 13 مليار قدم مكعب قياسي في عام 2020. حيث تعتبر السعودية من أكثر دول العالم استهلاكاً للغاز.

وقال المهندس علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول السعودي: "إن الاختبارات أظهرت تدفق الغاز الطبيعي في بئر جلاميد 3 بكمين الصنارة. وذلك بمعدل 12.1 مليون قدم مكعب يوميا. وهو